من داخل العراق

■ وائل نعمة

"مئة هورن" بالدقيقة

تشتكي احدى الزميلات في "المدى" في كل صباح من سلوك سائق "التاكسي"، الذي يقلها كل يوم من البيت إلى المؤسسة، وتقول "انه يعزف على منبه السيارة كل دقيقة حتى وإن كان واقفاً على جانب الطريق".

كنت قد رأيت في أوروبا سيارات تحمل إشارات مختلفة على الجانب الأيمن من زجاج العجلة الأمامي، واستغربت حينها حتى أجابني احد مواطني تلك الدولة بان إحدى الإشارات تعني أن السائق تحت التدريب، وأخرى بأنه مخول بالسير على سرعة لا تتعدي الـ٦٠ كيلو مترا في الساعة، والأخيرة بان السائق يسمح له القيادة في خارج المدينة، وكل إشارة يكون الفارق الزمني بينها من ٦ أشهر إلى سنة، حتى ينتقل الى التخويل الذي يليه في قيادة العجلة. العلامات المتنوعة دليل حرص على سلامة السائق والمارة، ومن ضمن قواعد السلامة منع استخدام المنبه لاسيما قرب المدارس والمؤسسات الطبية. الشوارع هناك منظمة وقليلة الزحام، وإشارات المرور تعمل باستمرار، لان الكهرباء لا تنقطع كما يحدث لدينا في العراق ولا يعتمدون على خلايا شمسية لخزن الطاقة، التي غالبا ما تكون عاطلة وهذا ما يتذرع به سائقونا لإطلاق منبه السيارة للفت انتباه السائقين الآخرين.

في العراق ومع اختناق الشوارع بالسيارات أصبح "الهورن" وسيلة متعددة الأغراض، البعض يستخدمه لإزعاج رجل كبير السن، يخشى أن يقود سيارته بشكل جنوني وسط فوضى الزحام، والبعض الآخر يتخذه لهواً يقسم على نغماته مع صوت الموسيقى القادمة من مسجل السيارة، وفريق آخر يعتبره وسيلة للتحرش بالفتيات.

الغريب في الموضوع تصرفات شرطة المرور، التي تبحث عن حزام الأمان وتشدد وتفرض غرامة ١٥ ألف دينار على السائقين الذين يرفضون ارتداءه في شوارع لا يمكنك في أحسن الأحوال أن تسبق فيها سرعة دراجة هوائية بسبب الزحامات والسيطرات، في حين تتغاضى عن سلوك الكثير من أصحاب السيارات ولاسيما "الكيات" في إطلاق "الهورن"، وعلى الرغم من تأكيد مديرية المرور العامة بأنها اتخذت قراراً بمحاسبة كل من يقوم بالاستخدام غير المبرر للمنبه بالقرب من المراكز الامتحانية أو المستشفيات والمناطق السكنية، لكننا لم نر أي محاسبة حتى الآن! واعترفت المديرية بان هذا القرار جاء على خلفية رصد العديد من الحالات التي يتم فيها استخدام غير مبرر للمنبهات الصوتية، خصوصاً بالقرب من المستشفيات، ما جعل الدائرة تفعل قانون المرور الخاص بمنع استخدام المنبهات ،داعية مفارز ودوريات المرور إلى متابعة أي خرق بهذا الصدد ومحاسبة المخالفين.

لا يتوارى أصحاب الكيات والأجرة عن ضرب منبه السيارة كل دقيقة سواء كان أمام منزله في المنطقة السكنية، أو يقف بالقرب من مستشفى أو مدرسة، وإن حالفك الحظ وجلست في مقدمة سيارة الكيا قرب السائق انتبه إلى يده، واحسب من (الواحد إلى العشرة) وهو خلال هذه المدة سيكون قد أطلق الهورن مرة أو اثنتين ، لاسيما حينما يدخل في نفق، فيكون الصوت مضخماً بسبب ظاهرة الصدى، لذلك لن يرفع يده عن الهورن حتى ينتهي النفق.

والجدير بالذكر أن بعض السيارات الصغيرة الحجم مثل "السايبا" التي عادة ما يقودها مراهقون وشباب صغار اقل من السن القانونية لإصدار إجازة قيادة (التي لا نعرف أين وصل بها الأمر في أروقة مديرية المرور) ، يضعون منبهات ضخمة لا تتناسب مع حجم السيارة ويدعى الهورن باسم "بووش" وهو يعمل على ضغط الهواء ويطلق صوتا قويا ،وسعره يتعدى المئة ألف دينار، فضلا عن استخدام البعض لمنبهات تشبه صوت الحيوانات.

أربع سنوات للبحث والتعرف على فتيات!

طلاب: كليات أصبحت موقف استراحة بين الثانوية والبطالة

ماذا بعد التخرج؟ سؤال يشغل تفكير آلاف الطلبة الذين تخرجهم الجامعات العراقية كل عام، ويقيمون احتفالات بهذه المناسبة لكنهم ينضمون بعد نهاية الحفل إلى قائمة سنوية يرفعون بها عدد العاطلين عن العمل من حملة الشهادات الجامعية. لا توجد إحصائيات رسمية عن عدد العاطلين عن العمل في العراق، لكن إحصائيات صدرت عن منظمة الأمم المتحدة قدرت نسبة العاطلين عن العمل بنحو ٣٠٪ من القادرين عليه. أما إحصائيات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فتشير إلى أن أكثر من ١٤٢,٠٠٠ عاطل عن العمل تقدموا إليها بطلبات عمل، من بينهم ٦٥٪ من حملة شهادتي الدبلوم والبكالوريوس لكن حتى المسؤولين في وزارة العمل لا يعولون على هذه الأرقام كثيراً.

□ بغداد /المدى

وهناك العديد من المؤشرات تدل على وجود أضعاف هذا العدد بمرات عديدة والواقع أن هناك العديد من الإحصائيات التي أصدرتها منظمات عراقية لا تستند الى معطيات واقعية وعلى أي حال فان مشكلة العاطلين عن العمل في العراق وخصوصاً من خريجي الجامعات مشكلة حقيقية لا يمكن التغافل عنها. حتى بغياب الإحصائيات الرسمية أو غير الرسمية.

الكثير من الاختصاصات العلمية في العراق لا تجد لها مكانا في سوق العمل، من ضمنهم خريجو اللغة العبرية.

يقول سلوان عادل (٢٢ عاما) "كنت أتمنى ان ادرس اللغة الانكليزية لكنني لم احصل على درجات جيدة في البكالوريا، ولم أجد نفسي إلا في قسم اللغة العبرية، عندها أصيب والدي بخيبة أمل لكنني تقبلت الأمر وها أنا أتحدث العبرية".

ولم يختر أي من الطلاب الـ١٥٠ في قسم اللغة العبرية دراستها بناء على رغبته، لان الطلاب المتفوقين يتم قبولهم في أقسام اللغة الانكليزية والفرنسية والألمانية أو الاسبانية، في حين لا يجد الطلاب الحائزون على درجات ضعيفة فرصة للتعلم غير اللغة الفارسية أو العبرية أو الكردية.

ويضيف سلوان أن "اصدقائي يسخرون مني عندما أقول لهم أني ادرس اللغة العبرية"، وتابع "ولكن بعد تخرجي سأكمل دراستي العليا في العراق أو خارجه".

وإبان نظام صدام، كان طلاب قسم اللغة العبرية يحصلون على دعم من جهاز المخابرات، لكن هذا الأمر انتهى بعد تراجع هاجس التجسس الإسرائيلي لمصلحة القلق الناتج من الأعمال الإرهابية التي تضرب العراق.

ويشير الأستاذ (م . ع) إلى أن عددا كبيرا من المدرسين وجميع الطلاب كانوا يعملون لصالح دائرة الامن الوطني، لكن الامور تغيرت الان واصبحنا نعمل بحرية لكن فرص (العمل) اصبحت ضئيلة. وقال الطالب علي محمد "عندما أكمل دراستي سأبحث عن عمل في كل المجالات، جهاز المخابرات ووزارة الخارجية والصحف التي تبحث عن مترجمين". ويقول علي ردا على زميله الذي يسأله عن فائدة دراسة اللغة العبرية: " لا شيء، ولكن على الأقل سنقابل فتيات جميلات على مدى سنوات الدراسة الأربع".

ويتعلم الطلاب في قسم اللغة العبرية، اللغة والنحو والأدب والأغاني والتوراة من دون أن يلتقي احد منهم اي يهودي.

وأكد علي "لم التق يهوديا واحدا في حياتي". والواقع ان العراق بات يخلو من اي يهودي بعدما غادر السواد الأعظم منهم البلاد بعيد قيام دولة إسرائيل العام ١٩٤٨. ففي العام ١٩٥١، غادر ١٢٠ ألف يهودي اي ما يعادل ٩٦ في المئة منهم العراق الى الدولة العبرية، ومن تبقى منهم رحل بعد الاجتياح الاميركي للبلاد العام ٢٠٠٣.

وتشجيعا لطلاب القسم على التحصيل،وصف عدد من اساتذة هذه الكلية بان تعلم هذه اللغة "امتياز كبير". ويؤكدون أن الكثير من الطلاب يرون أن دراسة العبرية مضيعة للوقت.

ويتولى عدد من المسلمين والمسيحيين التدريس في هذا القسم الذي تعاني مكتبته حالا مزرية بسبب عدم تجديدها. ويمنع الاتصال المباشر مع إسرائيل للحصول على كتب ولا بد من المرور عبر وسيط للحصول عليها لكن هذه العملية باهظة الكلفة. ويتمنى الأستاذة في هذا القسم إنشاء "متحف للثقافة اليهودية في العراق"، مشددين على ضرورة استعادة آلاف الكتب العبرية التي عثرت عليها القوات الأميركية بعد اجتياح العراق العام ٢٠٠٣، في مخابئ جهاز مخابرات نظام صدام.

وزارة التعليم العالي تواصل التوسع في استحداث العديد من الجامعات أو إضافة كليات جديدة سواء قبل سقوط النظام أو بعده. ومنذ عام ١٩٩٠ لغاية الآن تم استحداث ست جامعات عراقية جديدة في بغداد والمحافظات وأكثر من هذا العدد من الجامعات والكليات الأهلية.

ويشير التدريسي في الجامعة المستنصرية احمد الأديب إلى أن في الوقت الذي يتوسع فيه التعليم العالي في العراق باستحداث العديد من الجامعات الجديدة فإن فرص الحصول على وظائف في الدولة بدأت تضيق أمام الخريجين، وفي النهاية تحولت الجامعات إلى مخزن لتفريخ أفواج جديدة من العاطلين.. خاصة إذا ما أدركنا أن هذا التوسع لم يجر وفق ضوابط وأسس علمية مدروسة ووفق خطط معدة لحاجة العراق من الملاكات والكفاءات العلمية، ولهذا يجب أن تخضع هذه العملية، اعني عملية استحداث جامعات جديدة، إلى دراسة منظور بعيد وإلا ما الفائدة من أفواج من حملة الشهادات فائضين عن حاجة المجتمع والدولة لهم؟". ويستدرك قائلاً: "بالطبع أنا لا أدعو إلى العودة إلى نظام التعيين المركزي السابق الذي يضمن للطالب العراقي فرصة عمل في الدولة بمجرد تخرجه، فليس من المعقول أن تستوعب وظائف الدولة هذه الأعداد الكبيرة من الخريجين، وليس من المعقول أيضاً مطالبتها بذلك. لكن الحكومة تستطيع أن تدير عملية التوازن بين حاجة العراق من الكفاءات والملاكات العلمية وبين ما تخرجه الجامعات... هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الحكومة قادرة على تنشيط حركة السوق والاقتصاد العراقي، وفسح المجال أمام قيام مشاريع واستثمارات واسعة تمهد الطريق أمام هذا الكم الهائل من الخريجين وغيرهم للعمل". وتخرج جامعة بغداد وحدها ١٠ آلاف طالب وطالبة سنوياً، من الدراسات العلمية والإنسانية، والواقع أن نسبة كبيرة من هؤلاء الطلبة لا يجدون فرص عمل تتناسب مع اختصاصاتهم سواء في الوظائف الحكومية أو في سوق العمل، وهذه المشكلة لا تعود إلى الأعداد الكبيرة التي تخرجها الجامعات العراقية الأخرى، لكنها تعود إلى انحسار الوظائف الحكومية وركود العمل وضعف الاقتصاد العراقي، إذن المشكلة لا تتعلق بالجامعات العراقية أو بوزارة التعليم العالي".

ساحات الكليات محطة استراحة للطلبة

التحرش في الجامعات.. من يتحمل المسؤولية؟

شباب "فيسبوك"

لا قمة للفقراء!

□ بغداد /المدى

فتاة بريئة مجتهدة جميلة، من أسرة فقيرة استغلها أستاذ إحدى المواد الخاصة بالكلية الأهلية وتحرش بها جنسياً في مكتبه في الجامعة، وعندما وجدها تبكي وتتألم لمصابها بدأ يعطيها النقود ويسدد أقساط الجامعة بحجة انه يشفق عليها ويعاملها كابنة له. تلك الفتاة إلى الآن في الجامعة تسير مكسورة الجناح ضعيفة البنية مهزومة الجسد، و لا احد يستطيع إنقاذها مما هي عليه، فهو يطلبها متى شاءت رغبته في نهشها واغتصابها مرارا وتكرارا وبعدها يقوم بترك النقود في حقيبتها.

الفتاة الآن تتمنى أن تنتهي من دراستها بأسرع وقت كي تنتهي من ضغوطات ذاك اللئيم . رغم أنها تعاني حالة نفسية صعبة إلا أنني ما زلتُ أقويها وأساندها كي تقف على قدميها شامخة صلبة.

هل الطالبات في الجامعة هن المسؤولات عن حدوث عملية التحرش الجنسي؟!

على الأحرى فإن اغلب إجابات الذكور لهذا السؤال بـ (نعم)، أما عن الإناث فهن يجبن بـ (لا)، وذلك لأن كل منهم يدافع عن حريته وشخصيته

ولنأخذ كلمة نعم –و– لا معاً لنجعلهما محور حديثنا هنا.

فمتى نعم؟ ومتى لا؟ الإجابات جاءت متباينة من بعض الطلبة الذكور والإناث:

نعم/ عندما تتعرّى الطالبة في لبسها وتكثر من زينتها ومكياجها.

نعم/ عندما تسرف في غنجها ودلعها وتتمايع إلى حد الإشباع أمام الشباب الأستاذة.

لا/ عندما تلتزم بكل بما يليق في احترامها لنفسها واحترام الآخرين لها كأنثى تستحق ذلك.

لا/ عندما تدافع عن شرفها وجسدها بعفافها ودينها وخُلقها، فتحرص على أداء واجبها الأسري والتربوي والديني والاجتماعي على أكمل وجه ، لكنها رغم كل ذلك تُهاجم بالنظرة المدسوسة فتتعرض للتحرش الجنسي.

يقول سرمد حميد (طالب جامعي) نحن لا نقصد ارتداء الحجاب بشكل كامل، لكننا نقصد الاعتدال في اللباس ليس ظاهرا وإنما باطنا قلبا وقالبا بالفكر والعقل والعاطفة، ويقول زميله احمد: كيف تطلبون منّا عدم التحرش بالمرأة، ونحن نراها في الكلية وفي العمل وفي الشارع بكامل زينتها، مضيفا : التحرش سببه النساء وليس الرجال، وهذا ناتج عن طريقة حياة المرأة في المجتمع وهي ترتدي.. لا ترتدي ما يستر حسنها، وبالتالي تُعطي الرجال فرصة للتحرش.

ساحات الكليات محطة استراحة للطلبة

بالمقابل هناك فتيات محجبات لكنهن تعرضن لاعتداءات وتحرشات جنسية من قبل غرباء وأقرباء، إذن الوضع يحتاج إلى اتخاذ حد صارم بإجراء قانوني حازم وبإدانة مبدئية وهذا القول الأخير يحملنا إلى سؤال: عندما تحدث واقعة التحرش الجنسي بطالبة ما في احدى الجامعات من قبل احد الحاضرين وأرادت الفتاة أن تأخذ بحقها من ذلك المجرم، فهل هناك سلطة تضبط مثل هؤلاء أم خوف الطالبة من إلصاق الذنب بها يجعلها تلوذ بالكتمان والبكاء خوفا من الفضيحة؟

إن الطالبات في الجامعات يتعرضن لأشد أنواع الاغتصاب، يمارس كثير من أساتذة الجامعة التحرش الجنسي للنيل من الطالبات مقابل إعطائهن درجات النجاح، وعدد غير قليل من الطالبات، إما فقدن دراستهن أو شرفهن!!

كما ان على المرأة أن تحرص على حماية نفسها بشتى الوسائل المتاحة لها، فالمجتمع بحد ذاته عليه حمايتها إذا كانت تستحق .. وعليه ينال الجاني عقابه ويحاكم بأشد العقوبات القانونية. فليس للبنت أن تخفي أمر التحرش الجنسي الذي تعرضت له... وليس لها أن ترتدي ثوب الخوف وهي مظلومة مقهورة.

عليها أن تتكلم عن الذي جرى معها في المسرح الجامعي أينما كانت تلك الواقعة قد حدثت سواء في مكتب الدكتور أم في اي مكان عندها ستأخذ حقها بكل تأكيد رغم الصعوبات التي ستواجهها لكنها في النهاية ستنتصر وستجعل هذا الجاني عبرة لمن يعتبر.

□ بغداد /المدى

الشوارع تبدو أكثر اشتباكا وتعقيدا في العاصمة، يوم بعد آخر كلما اقتربنا من موعد انعقاد القمة العربية في نهاية الشهر الحالي ويتوقع نجاحها من حيث التمثيل الدبلوماسي وعدد رؤساء وملوك الدول العربية التي ستحضرها، إلا أنها تعكس نتائج سلبية كما يشير لها ناشطو الفيسبوك على الشارع في العاصمة.

يقول رباح سعد على موقع التواصل الاجتماعي: غريب أمر هذه القمة... أرى في اجتماع الرؤساء في كل العالم تهتم الدول المضيفة بإخراج الجمهور إلى الشارع والأطفال يحملون الورود والأعلام لتحية الضيوف، بينما نحن في العراق بدأنا بغلق الطرق أمام المواطن وقبل أكثر من أسبوعين من بداية القمة.

فيما تقول سارة البغدادية، بان الطرق تزداد زحاما في كل يوم نقترب به من القمة، والسيطرات الأمنية تكثف من إجراءاتها الروتينية التي لا تنفع في كشف أي إرهابي أو متفجرات ولكنها نافعة جدا في رفع مستوى الزحام.

ويعتبر الناشطون على الفيسبوك ان انعقاد القمة العربية في بغداد بعد أن كانت الدول العربية لا تعترف بالعراق والنظام الجديد لاسيما وان معظمها كان يرتبط بعلاقات شخصية ومنفعية مع نظام صدام ، والأخرى تخاف نجاح التجربة العراقية الجديدة وتأثيرها على الأنظمة العربية الدكتاتورية إلا انه من غير المعقول أن تبدأ الشوارع بالغلق من الآن والتصريحات الأمنية تتضارب في ما لو كان سيصار إلى حظر للتجوال أم لا.

ويرفض علاء الكرادي – كما يطلق على نفسه – في موقع التواصل الاجتماعي الإجراءات الحكومية التي تنال دوما من المواطن البسيط ، مثل منع أصحاب الدرجات النارية والهوائية و"الستوتات" من السير في شوارع بغداد، وهم بالتأكيد يحتاجون إلى تلك الوسائط لنقلهم او في عملهم ، وإيقافهم عن المرور في الشوارع سيؤثر سلبا على رزقهم اليومي .

وتناقل أيضاً رواد الفسيبوك أنباء على حملة تقوم بها وزارة الداخلية لملاحقة المتسولين والأطفال الذين يبيعون المناديل و"العلكة" في التقاطعات.